

المجلد في القرآن الكريم (تعريفه ووروده وأسبابه)

إعداد الباحثة

عبير بنت عبد الرزاق بن راجح الخري

درجة الدكتوراه في الكتاب والسنة - جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الدراسات الإسلامية

a.m.aljedani001@gmail.com

المجمل في القرآن الكريم (تعريفه ووروده وأسبابه)

عبير بنت عبد الرزاق بن راجح الحربي
قسم الكتاب والسنة "الدراسات الإسلامية" - كلية الآداب والعلوم الإنسانية -
جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : a.m.aljedani001@gmail.com

الملخص:

تناول البحث تعريف المجمل لغة وفي اصطلاح المفسرين والأصوليين، والعلاقة بينه وبين غيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته، وكذلك ورود المجمل في القرآن وحكمه وأسبابه، واستخدم البحث المنهج التحليلي الاستقرائي الاستنباطي، واقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مبحثين على النحو الآتي: المبحث الأول: تعريف المجمل عند المفسرين والأصوليين، ويشتمل على أربعة مطالب: المطلب الأول: تعريف المجمل لغة، المطلب الثاني: تعريف المجمل عند المفسرين، المطلب الثالث: تعريف المجمل عند الأصوليين، المطلب الرابع: العلاقة بين مصطلح "الإجمال" وغيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته، المبحث الثاني: ورود المجمل في القرآن، وأسبابه، ويشتمل على ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ورود المجمل في القرآن، والأدلة على ذلك، المطلب الثاني: أسباب الإجمال في نصوص القرآن، المطلب الثالث: حكم المجمل إذا ورد، وتوصل البحث إلى النتائج التالية: يعرف المجمل بأنه: "ما لم تتضح دلالاته"، أو بلفظ: "ما له دلالة غير واضحة"، هنالك علاقة بين مصطلح "الإجمال" وغيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته ومن ذلك: المجمل من أقسام المبهم، فكل مجمل مبهم دون العكس، المجمل يُعد واحدًا من الألفاظ المبهمة الأربعة، التي يخفى المراد منها، وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه، وردت بعض الآيات في القرآن الكريم بصورة مجملة، وترتب على هذا الإجمال أنه لا يمكن أن يُفهم المعنى المراد من مثل هذه الآيات المجملة دون بيانها، المُجمل ورد في القرآن لحكم وأسرار إلهية؛ تتناسب وسر هذه المعجزة السماوية، الباقية إلى تنتهي الحياة على هذه الأرض بمن عليها، يجب التوقف في العمل بالمجمل إلى أن يتبين المراد منه بطرق البيان، وعلى الباحث الاستفسار وطلب البيان، ولا يجوز العمل بالمجمل إلا بدليل خارجي صحيح.

الكلمات المفتاحية: المجمل- تعريف- سبب- ورود- المفسرين- الأصوليين .

Collective Verses (Mogmal) in the Holy Qur'an (Definition, Places, Causes)

Abeer bint Abdul-Razzaq bin Rajeh Al-Harby

The Book and Sunnah (Ph.D), King Abdul-Aziz
University, Faculty of Arts and Humanities, Department
of Islamic Studies

Email: a.m.aljedani001@gmail.com

ABSTRACT

The current research aimed at developing a definition of the Collective Verses (Mogmal) in language and among the interpreters and fundamentalists, and its relationship with other terms that revolve around what has a hidden significance, as well as the inclusion of the Collective Verses (Mogmal) in the Qur'an and their rules and causes. The research made use of the inductive deductive analytical method, and the nature of the research entailed that it should be consisted of two units. The first unit tackled a definition of the Collective Verses (Mogmal) among the interpreters and fundamentalists, and it includes four modules: the first module addressed definition of the Collective Verses (Mogmal), the second one depicted definition of the Collective Verses (Mogmal) among the interpreters, the third one portrayed definition of the Collective Verses (Mogmal) among the fundamentalists, the fourth one overviewed the relationship between the term of "collectivism" and the other related terms. The second unit addressed the places of the Collective Verses (Mogmal) in the Quran, and their rules and causes, and it included

three modules. The first module developed the places of the Collective Verses (Mogmal) in the Quran and the evidence; the second module tackled the reasons for Collective Verses (Mogmal) in the Qur'an; and the third module portrayed the rules of the Collective Verses (Mogmal). The results of the study revealed a definition of the Collective Verses (Mogmal) and portrayed the existence of a relationship with other related terms. Some verses were mentioned in the Holy Qur'an in a collective form, indicating that the meaning of such verses cannot be understood without clarifying them. The Collective Verses (Mogmal) were mentioned in the Qur'an for divine secrets. Finally, it was confirmed that it is not permissible to work in the Collective Verses (Mogmal) without a valid external evidence.

Keywords: collective Verses (Mogmal)– definition– Place– Causes.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ويعد:
فإن الله تعالى أنزل كتابه هداية للعالمين، وجعل فيه آيات محكمات بينات وأخر متشابهات، لا يتضح مقصودها إلا بالتمعن والنظر، فيظهر بذلك فضل العلماء، وحرصهم على معرفة العلوم التي ترتبط بالقرآن وفهمها ووضع القواعد التي تضبطها، ومن هذه العلوم المتعلقة بفهم كتاب الله تعالى علم المجمل، ومن هنا وقع اختياري لهذا البحث وهو بعنوان " المجمل في القرآن الكريم تعريفه ووروده وأسبابه".

أهمية الموضوع:

1. أن فيه خدمة كتاب الله، وهو خير ما يتوجب دراسة ما يتصل به من موضوعات.
 2. أن فيه بيان السبيل العلمي السليم إلى معرفة معاني القرآن الكريم.
 3. أن في الدراسة النظرية للمجمل طريقاً وتمهيداً للدراسة التطبيقية التي تقوم على استخراج مسائل المجمل من القرآن الكريم ودراستها.
- أسباب اختيار الموضوع:
1. أهمية الموضوع السابق ذكرها.
 2. أن هذا الموضوع مما يتصل بالقرآن الكريم، وشرفه من شرف ما يتصل به.
 3. تعريف المجمل وبيان أسبابه من الموضوعات المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه، مما يجعل البحث فيه يخدم محورين من محاور الدراسات الإسلامية.

٤. قلة الدراسات في هذا الموضوع بصورة مستقلة ومختصرة مبيِّناً أقوال العلماء في المجمل وأسبابه.

الدراسات السابقة:

وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق بدراسة المجمل والمبين كفن مستقل، وكتب في ذلك علماء الأصول، فأحياناً يفردونه ببحث مستقل، وهذا عند المتأخرين، أو يصنفونه ضمن مباحث في مصنفاتهم.

القسم الثاني: ما كتب في مجال علوم القرآن، باسم المجمل والمبين، وهو مصنف على منهجين:

١- تصنيفه ضمن كتب علوم القرآن، كالزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتيان، وهم يكتفون بذكر الأسباب.

٢- إفراده بمؤلف خاص، وفي هذا المجال وقفت على رسالتين: أحدهما: المجمل والمبين في القرآن الكريم- ل: عمر يوسف حمزة، وثانيهما: المجمل والمبين في القرآن الكريم، ل: عبد الفتاح محمد خضر.

القسم الثالث: ما ألف في بيان المجمل من القرآن الكريم - دراسة تطبيقية-، ووقفت فقط على تأليف واحد اعتنى بهذا الجانب: " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن " للعلامة محمد الشنقيطي رحمه الله.

ثم مشروع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: والذي بدأ من أول القرآن الكريم وحتى سورة الكهف.

ثم واصلت الباحثات من جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالعمل بالمشروع فبدأت الباحثة مها السهلي من أول سورة مريم عليها السلام إلى سورة النور.

ثم الباحثة متعبه المطيري من أول سورة الفرقان وحتى نهاية سورة السجدة.

ثم الباحثة ناهد باجنيد من أول سورة الأحزاب وحتى نهاية سورة يس.

ثم الباحثة داليا النزاي من أول سورة الصافات وحتى نهاية سورة

الزمر.

منهج البحث:

سيكون منهجي المتبع بإذن الله تعالى في هذا البحث هو المنهج

التحليلي الاستقرائي الاستنباطي على النحو التالي:

٣- كتابة الآيات بالرسم العثماني.

٤- عزو الآيات إلى سورها، وبيان أرقامها.

٥- تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما خرجته منهما واكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما فإني أخرجه من أهم مصادره مع بيان الحكم عليه، من خلال أقوال أهل العلم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٦- التوثيق بنسبة الأقوال إلى أصحابها، وعزوها إلى مصادرها وإرجاع المسائل إلى مظانها.

٧- ضبط وشرح الكلمات الغريبة.

٨- نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها، مع بيان مصادرها.

٩- التعريف بالأعلام، والقبائل، والفرق، والأماكن، والبلدان، إلا إذا كان من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى تعريف.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف المجمل عند المفسرين والأصوليين، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المجمل لغة

المطلب الثاني: تعريف المجمل عند المفسرين

المطلب الثالث: تعريف المجمل عند الأصوليين

المطلب الرابع: العلاقة بين مصطلح "الإجمال" وغيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته

المبحث الثاني: ورود المجمل في القرآن، وأسبابه، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ورود المجمل في القرآن، والأدلة على ذلك

المطلب الثاني: أسباب الإجمال في نصوص القرآن

المطلب الثالث: حكم المجمل إذا ورد

وبعد، فأسأله سبحانه أن أكون قد وفقته في هذا البحث إلى الحق

والصواب، وإن كان من خطأ فأستغفر الله وأتوب إليه.

المبحث الأول: تعريف المجمل عند المفسرين والأصوليين

المطلب الأول: تعريف المجمل لغة

المجمل في اللغة اسم مفعول "مُفْعَل" من أَجْمَلَ يُجْمَلُ فهو مُجْمَلٌ، مشتق من الفعل أَجْمَلَ والمصدر إِجْمَالٌ، ويدور معناه على معنى جمع، جاء في لسان العرب: "جَمَلَ الشيء: جَمَعَهُ. .. وَأَجْمَلَ الشيء: جَمَعَهُ عن تفرقة وَأَجْمَلَ له الحساب كذلك والجُمْلَةُ جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يُقال أَجْمَلْتُ له الحساب والكلام؛ قال الله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً} [سورة الفرقان]؛ وقد أَجْمَلْتُ الحساب إذا رددته إلى الجُمْلَةِ. .. وَأَجْمَلْتُ الحساب إذا جمعت آحاده وكملت أفرادَه؛ أي: أَحْصَا وُجِعُوا فلا يزداد فيهم ولا ينقص^(١). وجاء في المعجم الوسيط: "المجمل من الكلام: الموجز"^(٢). وفي المعجم الرائد: أَجْمَلَ الشيء: جمعه أو ذكره من غير تفصيل "أَجْمَلَ الكلام"^(٣). وفي معجم الفروق اللغوية أن "المجمل في اللغة ما يتناول الجملة، وقيل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء"^(٤).

ويتبين من هذه التعريفات أن المجمل في الكلام يتساوى مع المجمل في المعدودات؛ وذلك لأن المجمل لغة هو ما جعل جملة واحدة، لا ينفرد بعض آحادها عن بعض كالمجمل من المعدودات.

وبناء على هذا فإنه يمكن القول بأن المجمل في معناه اللغوي يتميز

بمجموعة من الخصائص، منها:

- (١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط ٣ (دار صادر، بيروت: ١٤١٤هـ)، مادة "جمل".
- (٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط ٤ (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) "مادة"جمل".
- (٣) جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، ط (دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٩٢م)، مادة"جمل".
- (٤) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق إبراهيم سليم، ط(بيروت: دار العلم للملايين) المسألة ٥١٠، (ص ١٢٩).

أولاً: أنه كلام موجز؛ حيث جاء على سبيل الإجمال دون التفصيل.
ثانياً: أنه كلام مجموع عن تفرق، ذلك أنه يتناول جملة من الأشياء.
ثالثاً: أنه كلام دُكر من غير تفصيل؛ حيث إنه يُنبئ عن شيء دون بيان أو تفصيل.

رابعاً: أنه كلام لا يحتمل الزيادة أو النقصان، وذلك من حيث إنه كالمعدودات.

خامساً: أنه كلام لا يخضع للاحتمال؛ فالمجمل لا يقبل التأويل ولا الترجيح.

سادساً: أن المراد به لا يُفهم إلا بغيره، وذلك بالبيان والتفصيل.

المطلب الثاني: تعريف المجمل عند المفسرين

لم يفرد كثير من المتقدمين تعريفاً خاصاً لمفهوم المجمل، ولا منهجاً واضحاً لتحديد معناه الاصطلاحي، وإنما أشاروا إلى المجمل ومفهومه في ثنايا تفسيرهم للآيات التي ورد فيها المجمل من القرآن الكريم، كما أشار إلى هذا أحد الباحثين بقوله: "لم يُفرد المفسرون باباً خاصاً لمعالجة مفهوم المجمل والمفصل وتحديد معناها الاصطلاحي، وإنما وجدها الباحث في معرض تفسيرهم للنصوص

القرآنية"^(١).

ومن الإشارات إلى مفهوم المجمل بين المفسرين ما ذهب إليه الطبري في معرض تفسيره لقوله تعالى في سورة النساء على لسان الشيطان: {وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ} [سورة النساء]. حيث عرض للأراء التي قيلت في هذه الآية، قائلاً: "وأولى الأقوال بالصواب في تأويل ذلك، قول من قال: معناه: "ولأمرنهم فليغيرون خلق الله"، قال: دين الله. وذلك لدلالة الآية الأخرى على أن ذلك معناه، وهي قوله: {فَظَرَّتْ اللَّهُ الَّتِي فَظَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا

(١) فاضل مدب متعب، وظائف علوم القرآن بين المفسرين والأصوليين، أطروحة دكتوراة، جامعة الكوفة، كلية الفقه (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) (ص ١٤١).

تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقَيْمُ ﴿٧٣﴾ {سورة الروم}.... فإن في قوله جل ثناؤه إخباراً عن قيل الشيطان: {وَلَا مُرْتَهُمَ فَلْيَبْيَتِكُنَّ ءَاذَانَ الْأَنْعَمِ، ما ينبئ أن معنى ذلك على غير ما ذهب إليه. لأن تبتيك آذان الأنعام من تغيير خلق الله الذي هو أجسام. وقد مضى الخبر عنه أنه وَعَدَ الْأَمْرَ بِتَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ مِنَ الْأَجْسَامِ مَفْسَرًا، فلا وجه لإعادة الخبر عنه به مجملاً إذ كان الفصيح في كلام العرب أن يُترجم عن المجمل من الكلام بالمفسر، وبالخاص عن العام، دون الترجمة عن المفسر بالمجمل، وبالعام عن الخاص. وتوجيه كتاب الله إلى الأفصح من الكلام، أولى من توجيهه إلى غيره، ما وجد إليه السبيل^(١). فالمجمل عند الطبري هو ما ترجم من الكلام بالمفسر.

وعرفه الراغب الأصفهاني بقوله: "وحقيقة المجمل: هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخصة"^(٢)، فالمجمل هنا بمعنى المجموع.

أما القرطبي فذهب في أحد المواضع إلى القول بأن المجمل هو ما لا يفهم المراد من ظاهره؛ وذلك في ثنايا تفسيره لقوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٧٣﴾} [سورة البقرة] فقال: "ووجه هذا القول ظاهر قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴿٣﴾} [سورة المائدة] ولم يخص وجها

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإستراتيجية، ط (هجر، القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) (٧/ ٥٠٢، ٥٠٣).

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط (دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت - ١٤١٢ هـ)، (ص ٢٠٣).

من وجهه، ولا يجوز أن يقال: هذا الخطاب مجمل؛ لأن المجمل ما لا يفهم المراد من ظاهره^(١).

وقال الزركشي في معرض حديثه عن التفسير والتأويل: "وَمَا اخْتَمَلَ مَعْنِيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّ وُضِعَ لِأَشْيَاءَ مُتَمَاتِلَةٍ كَالسَّوَادِ حُمِلَ عَلَى الْجِنْسِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ وُضِعَ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنَّ ظَهَرَ أَحَدُ الْمَعْنِيَيْنِ حُمِلَ عَلَى الظَّاهِرِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ، وَإِنْ اسْتَوَى سِوَاكَ كَانَ الْإِسْتِعْمَالُ فِيهِمَا حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا كَلْفُظَةِ الْمَسِّ فَإِنَّ تَنَافَى الْجَمْعِ فَمَجْمَلٌ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِهِ"^(٢). فالمجمل عنده ما يتوقف بيانه على غيره. ومن الأمثلة التي

ذكرها على ذلك قوله: " كقوله: { الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ } [سورة البقرة] الآية فَإِنَّهَا نَزَلَتْ تَفْسِيرًا وَبَيَانًا لِمَجْمَلِ قَوْلِهِ: { وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ } [سورة المائدة] ؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَمَّا نَزَلَتْ لَمْ يُفْهَمْ مُرَادُهَا"^(٣).

وعرفه البلقيني بقوله: " ومرادنا بالمجمل: ما وقع مجملًا في الكتاب ثم بينته السنة"^(٤)، ثم ذكر من الأمثلة على ذلك بقوله: "فما وقع مجملًا وحصل بيانه بالسنة قوله تعالى: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ } [سورة البقرة: ٤٣] وقوله تعالى: { وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ } [سورة آل عمران]، وقوله تعالى: { وَءَاتُوا الزَّكَاةَ }

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، ط(بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، (٢/ ٢٠٥).

(٢) أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، (٢/ ١٥٠).

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (٢/ ١٩١).

(٤) عبد الرحمن بن عمر البلقيني، مواقع العلوم في مواقع النجوم، تحقيق د. أنور محمود المرسي خطاب، (دار الصحابة، طنطا) (ص ١٤١).

[سورة البقرة: ٤٣]، وقد بيّن رسول الله ﷺ أفعال الصلاة وأركان الحج ومقادير نصاب الزكوات في أنواعها^(١).

وعرفه السيوطي بقوله: " المجمل مالم تنضح دلالاته"^(٢)، ثم شرع في بيان أسباب الإجمال^(٣).

وكذلك عرّفه ابن عقيله بقوله: " ما ازدحمت فيه المعاني، ولم يعلم المراد منه إلا باستفسار وتأمل"^(٤).

وعرّف الشنقيطي المجمل في مقدمة تفسيره بقوله إن المجمل " هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجح لواحد منهما أو منها على غيره"^(٥).

وجاء تعريفه في معجم علوم القرآن: " المجمل هو ما ازدحمت معانيه واشتبه المراد منه اشتباهاً لا يرتفع إلا بدليل آخر أو بتأمل دقيق"^(٦).

والدليل الآخر إما أن يكون من القرآن أو السنة أو الأثر عن الصحابة، والتأمل الدقيق من خلال السياق وفهم النص، ومن خلال قواعد الترجيح.

ويتبين من إجمالي آراء المفسرين وما ذهبوا إليه في هذه الآيات أن:

١- المجمل هو ما يحتمل معانٍ شتى وهذا القول غير جامع لأنه يفتح على أكثر من مفهوم مشابه إذ يدخل فيه اللفظ المطلق والمؤول والمشترك.

(١) البلقيني، مرجع سابق، (ص ١٤١).

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، (٣ / ٥٩).

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (٣ / ٥٩ - ٦٠).

(٤) ابن عقيلة المكي، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ط١ (جامعة الشارقة، الشارقة،

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، (٥ / ١٣٩).

(٥) محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، ط (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد،

١٤٢٦هـ)، ج ١، ص ٣٩.

(٦) إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ط١ (دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، (ص ٢٤٥).

- ٢- المجمل هو ما ترجم من الكلام بالمرسّر. وهذا القول ينطبق على العام والمطلق والمجمل.
- ٣- المجمل لا يفهم المراد من ظاهره.
- ٤- المجمل والمؤول والمشكل من متشابه القرآن؛ لاشتراكهما في خفاء الدلالة.
- ٥- المجمل هو أحد أقسام مبهم الدلالة، وهو يقابل المفسر من واضح الدلالة.
- ٦- المجمل هو ما ازدحمت معانيه واشتبه المراد منه اشتباهاً لا يرتفع إلا بدليل آخر أو بتأمل دقيق.
- ٧- أن الفصيح في كلام العرب أن يُترجم عن المجمل من الكلام بالمفسر، دون الترجمة عن المفسر بالمجمل.
٨. المجمل ما لم تتضح دلالاته.

المطلب الثالث: تعريف المجمل عند الأصوليين

جاء تعريف المجمل في اصطلاح الأصوليين منبثقاً من القواعد العريضة التي يقوم عليها علم أصول الفقه؛ والذي يهدف إلى مجموعة من القواعد والبحوث المحددة التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العلمية من أدلتها التفصيلية، أو القواعد التي يستعملها الفقيه في استنباط الأحكام من أدلتها^(١)، وتوضيح ذلك فيما يلي:

تعريف المجمل عند الحنفية:

عرفه البزدوي بأنه هو "ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباهاً لا يُدرَك بالعبارة نفسها، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب ثم التأمل"^(٢).

(١) انظر في تعريف علم أصول الفقه: محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، ط١ (دار الكتاب العربي، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)، (١ / ١٨).

(٢) علي بن محمد البزدوي الحنفي، أصول البزدوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ط (مطبعة جاويد بريس، كراتشي)، (ص ٩).

وعرفه السرخسي بقوله: "هُوَ لَفْظٌ لَا يَفْهَمُ الْمُرَادَ مِنْهُ إِلَّا بِاسْتِفْسَارٍ مِنَ الْمُجْمَلِ وَبَيَانٍ مِنْ جِهَتِهِ يَعْرِفُ بِهِ الْمُرَادَ" (١).

ثم بعد ذلك شرع في بيان المجمل بذكر أمثلة عليه فقال: " وَبَيَانٌ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمُجْمَلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { وَحَرَّمَ الرِّبَا } [سورة البقرة] فَإِنَّهُ مُجْمَلٌ لِأَنَّ الرِّبَا عِبَارَةٌ عَنِ الزِّيَادَةِ فِي أَسْلِ الْوَضْعِ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْبَيْعَ مَا شَرَعَ إِلَّا لِلِاسْتِرْبَاحِ وَطَلَبِ الزِّيَادَةِ وَلَكِنَّ الْمُرَادَ حُرْمَةَ الْبَيْعِ بِسَبَبِ فَضْلِ خَالَ عَنِ الْعَوَظِ مَشْرُوطٍ فِي الْعَقْدِ وَذَلِكَ فَضْلٌ مَالٍ أَوْ فَضْلٌ حَالٍ عَلَى مَا يَعْرِفُ فِي مَوْضِعِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ بِالتَّأْمُلِ فِي الصِّيغَةِ لَا يَعْرِفُ هَذَا، بَلْ بِدَلِيلٍ آخَرَ فَكَانَ مُجْمَلًا فِيمَا هُوَ الْمُرَادُ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فَهِيَ مُجْمَلَانِ لِأَنَّ الصِّيغَةَ فِي أَسْلِ الْوَضْعِ لِلدُّعَاءِ وَالنَّمَاءِ وَلَكِنَّ بَكْتَرَةَ الْإِسْتِعْمَالِ شَرَعًا فِي أَعْمَالٍ مَخْصُوصَةٍ يُوقَفُ عَلَى الْمُرَادِ بِالتَّأْمُلِ فِيهِ" (٢).

تعريف المجمل عند المالكية:

عرّف القرافي المجمل بأنه: الدائر بين احتمالين فصاعدا إما بسبب الوضع، وهو المشترك (٣)، أو من جهة العقل كالمتواطئ بالنسبة إلى جزئياته، فكل مشترك مجمل، وليس كل مجمل مشتركاً (٤).

(١) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، أصول السرخسي، (دار المعرفة - بيروت)، (١/١٦٨).

(٢) السرخسي، مرجع سابق، (١/١٦٨ - ١٦٩). وانظر: نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، أصول الشاشي، (دار الكتاب العربي - بيروت)، (ص ٨٥).

(٣) المشترك هو اللفظة الموضوعية لحقيقتين مختلفتين أو أكثر، وضعا أولا من حيث هما كذلك. فخرج بالوضع: ما يدل على الشيء بالحقيقة، وعلى غيره بالمجاز، وخرج بقيد أولا: المنقول، وخرج بقيد الحيثية: المتواطئ؛ فإنه يتناول الماهيات المختلفة، لكن لا من حيث هي كذلك بل من حيث إنها مشتركة في معنى واحد. يُنظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، (١/٥٧).

(٤) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق الدكتور محمد حجي، ط(دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٩٤ م) (١/١٠٣).

وعرفه ابن الحاجب بقوله هو: "ما لم تتضح دلالاته"^(١).
وذكر الباقلاني مجموعة من الأمثلة على المجمل فقال: "والمجمل
كقوله: {وَعَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [سورة الأنعام] و {حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ
[سورة التوبة] وأمثاله... ومن المجمل أيضا قوله: افعل عدا صلاة أمرك
بقدرها وشروطها ووقتها (وأمرك) واقتل رجلا على صفات أبينها لك، وافعل من
الحج والزكاة ما أوقفك عليه، ونحو ذلك"^(٢).

تعريف المجمل عند الشافعية:

عرّفه الغزالي في المستصفى بقوله إن المجمل هو: " لفظ يتردد بين
معنيين فصاعداً من غير ترجيح"^(٣). بينما عرّفه الرازي في المحصول بأنه: "
ما أفاد شيئاً من جملة أشياء هو متعين في نفسه، واللفظ لا يعينه"^(٤).
وقد اعترض الأمدى على الاقتصار في تعريف المجمل على اللفظ
فقال: "الإجمال كما أنه قد يكون في دلالة الألفاظ، فقد يكون في دلالة
الأفعال... وإذا كان الإجمال قد يعم الأقوال والأفعال، فتقييد حد المجمل
باللفظ يخرج عن كونه جامعاً، وبهذا يبطل ما ذكره الغزالي في حد المجمل من

(١) القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن
الحاجب، ط١ (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ)، (٣/١٠٧).

(٢) محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني المالكي، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق د.
عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط٢ (مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)،
(٣/٣٨٨).

(٣) أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة
المدينة المنورة للطباعة، المدينة المنورة: (٣/٣٧).

(٤) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق
د. طه جابر فياض العلواني، ط (مؤسسة الرسالة) (٣/٢٣١).

أنه اللفظ الصالح لأحد معنيين الذي لا يتعين معناه لا بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال^(١).

وبعد ذلك عرفه بقوله: " ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه" ^(٢).
وعرفه السبكي بقوله: " ما لم تتضح دلالاته"^(٣). وهو يتوافق مع تعريف ابن الحاجب السابق عند المالكية.

تعريف المجمل عند الحنابلة:

وعرفه الإمام أحمد بأنه هو " اللفظ المتردد بين محتملين فصاعداً، على السواء" ^(٤).

والمقصود بأنه "اللفظ المتردد"، في هذين التعريفين إنما هو احتراز من النص؛ فإنه لا تردد فيه، إذ لا يحتمل إلا معنى واحداً.. أما "على السواء" فهو احتراز من الظاهر؛ فإنه متردد بين محتملين، لكن لا على السواء، بل هو في أحدهما أظهر، وكالحقيقة التي لها مجاز؛ فإنه في الحقيقة أظهر، والمجمل في الألفاظ كالكشك في الإدراك؛ لأن الشك: هو احتمال أمرين على السواء^(٥).

-
- (١) علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي ط ١ (المكتب الإسلامي، بيروت) (٩-٨/٣).
- (٢) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، (٩/٣).
- (٣) السبكي، جمع الجوامع مع شرح محمد بن أحمد المحلي عليه، (١/٢٨٥).
- (٤) عبد القادر بن بدران الدمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ٢ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) (ص ٢٦٣).
- (٥) نجم الدين أبو الربيع سليمان بن سعيد الطوسي، مختصر شرح الروضة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م). حاشية ص ٦٤٨، ٦٤٩.

ونقل ابن النجار عن ابن مفلح تعريفه للمجمل بقوله: "ما له دلالة غير واضحة"^(١). وهذا التعريف يتوافق مع تعريف ابن الحاجب السابق في تعريف المالكية للمجمل.

ويتبين من إجمالي هذه الآراء أن تعريف الأصوليين للمجمل دار حول معانٍ تتقارب كثيرًا من حيث المقصود بهذا المصطلح، إلا أن الأظهر هو تعريف ابن الحاجب من المالكية وابن مفلح من الحنابلة، والسبكي من الشافعية وهو أن المجمل: "ما لم تتضح دلالاته"، أو بلفظ: "ما له دلالة غير واضحة". وهذا التعريف تحققت فيه شروط التعريف المقبول وهي: أن يكون التعريف جامعًا وتحقق ذلك بقوله في التعريف: "ما" فهو بهذا جامع للقول والفعل^(٢)، وكذلك أن يكون التعريف مانعًا، "فخرج بقوله "ما له دلالة" المهمل، إذا لا دلالة له. وخرج بقوله "غير واضحة" المبين، لأن دلالاته واضحة"^(٣). وهذا التعريف يتوافق مع ما ذهب إليه بعض المفسرين فقد عرفه السيوطي بقوله: "المجمل ما لم تتضح دلالاته"^(٤).

وبالنظر في التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي الذي ذهب إليه المفسرون والأصوليون، يتبين أن المجمل في معناه الاصطلاحي لا يخرج عن حدود التعريف اللغوي.

قال عبد الفتاح خضر: "والعلاقة بناء على ما تقدم من تعريفات للمجمل عند علماء اللغة والأصول وعلماء التنزيل - وثيقة حيث إن المجموع المتصل لا يكون واضح المعنى إلا إذا أتى عليه التفصيل وبذا يمتزج مع نظرة

(١) تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير، المحقق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ط ٣ (مكتبة العبيكان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، (٣ / ٤١٤).

(٢) انظر: السبكي، جمع الجوامع مع شرح محمد بن أحمد المحلي عليه، (١ / ٢٨٥).

(٣) سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقبي، نشر البنود على مراقي السعود، (د.ط، دن) (١ / ٢٧٣).

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (٣ / ٥٩).

ما ارتضيناه من تعريفات الأصوليين بأنه ما لم تتضح دلالاته ويحتاج إلى ما يوضحه.

ويأتي علماء التنزيل ويوضحون: بم يزال الإجمال؟ فيذكرون بقرآن أو سنة، لأن كلاً منهما وحي... وبذا تكون التعريفات الثلاثة: اللغوية، والأصولية، وعند علماء التنزيل قد أخذ بعضها بحجز بعض^(١).

المطلب الرابع: العلاقة بين مصطلح "الإجمال" وغيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته

بعد بيان المقصود بمصطلح الإجمال، أضحي من الضروري النظر في هذه المصطلحات التي تقترب في مفهومها من المجمل؛ بهدف الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم المجمل، حتى يكون معيناً في تناول هذا الموضوع بالدراسة.

أولاً: المجمل والمبهم:

إن مفهوم المفسرين والأصوليين للمجمل - كما تبين - يؤول في إجماله إلى أن المجمل يتداخل مع المبهم، حيث إن المقصود منه يكون مبهماً، وهو بالتالي يحتاج إلى بيان لمعرفة معناه، أو مقصوده، أو ما يؤول إليه.

فما المقصود بالمبهم؟ وما هي المبهمات في القرآن؟

المبهم في اللغة: اسم مفعول مشتق من الإبهام وهو الخفاء، يُقال: ليل بَهِيم، لخفاء ما فيه من الرؤية، وأبهم الكلام إبهاماً أي لم يبينه، واستبهم عليه الكلام إذا

استغلق. كما يُقال: أمر مُبهم: إذا كان ملتبساً لا يُعرف معناه.

(١) عبد الفتاح محمد أحمد خضر، المجمل والمبين في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير، جامعة الزهر، كلية أصول الدين والدعوة بطنطا، قسم التفسير وعلوم القرآن)، (ص ٩).

قال ابن منظور: " وكلام مبهم أي: لا يُعرف له وجه يؤتى منه، مأخوذ من حائط مُبهم إذا لم يكن فيه باب. .. وسميت الأمور مبهمة ؛ لأنها أُبهمت عن البيان فلم يُجعل عليها دليل "(١).

المبهم في الاصطلاح: يُقصد به " ما تضمنه كتاب الله العزيز من ذكر من لم يسمه الله فيه باسمه العَلَم، من نبي أو ولي أو غيرهما، أو من آدمي أو ملك، أو بلد أو كوكب أو شجر، أو حيوان له اسم عَلم، قد عُرف عند نقلة الأخبار، والعلماء الأخيار "(٢).

وبهذا فالمبهم هو علم يبحث فيما أبهم في بعض آيات القرآن الكريم من حيث أسماء الأشخاص أو الأماكن أو البلدان و نحو ذلك.

حكم المبهم: ذكر السيوطي أن مرجع هذا العلم والعمدة فيه هو النقل المحض، ولا مجال للرأي فيه.

فلا سبيل إلى معرفة المبهم في القرآن إلا بالرجوع إلى القرآن نفسه الذي قد بيّنه في موضع آخر، أو بالرجوع إلى قول النبي ﷺ، أو بما أثار عن الصحابة رضي الله عنهم، أو عن التابعين رحمهم الله - الآخذين عن الصحابة(٣).

وبهذا الذي انتهينا إليه فإننا نذهب إلى القول بأن المجمل يُعد مبهمًا، وعلى هذا أكد جمع من العلماء، منهم الأحناف الذين يقسمون المبهم أو خفي الدلالة إلى أقسام أربعة: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه، ويُعد المجمل عندهم قسمًا من أقسام المبهم، فكل مجمل عندهم مبهم دون العكس(٤).

(١) ابن منظور، مرجع سابق، مادة "بهم".

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن احمد بن اصبغ الخثعمي السهيلي، التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والإعلام، دراسة وتحقيق عبد الله محمد علي النقرات، ط منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) (ص ٥٠).

(٣) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، مفحات الأقران في مبهمات القرآن، تحقيق محمد إبراهيم سليم، ط (القاهرة: مكتبة القرآن، ١٤٠٧ هـ) (ص ١٩).

(٤) يُنظر: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه (شرح بالقول لتتقيح الأصول للقاضي عبيد الله بن مسعود=

ثانياً: المجمل والمؤول:

المؤول لغة: اسم مفعول مشتق من التَّأوَّلُ والتَّأْوِيلُ، أَوَّلُ يُؤوِّلُ، تَأْوِيلًا، فهو مئوَّلٌ، والمفعول مئوَّلٌ، يقال: أول الشيء إليه: أرجعه، وأول الكلام فسره وأبان معناه (١).

واصطلاحاً: هو "صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله" (٢).
فالمؤول بهذا المعنى هو "تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه" (٣).

أي: أنه حمل اللفظ الظاهر على المعنى المحتمل المرجوح لقرينة، وهو ما له دلالتان، دلالة راجحة، وهي التي يدل عليها عند الإطلاق، وهي ظنية، ودلالة مرجوحة، وهي التي يحتملها مع دلالاته الأولى الظنية، فإذا حمل اللفظ الظاهر عليها، لقرينة ما، صار مؤولاً.

وأما عن طبيعة العلاقة بين المجمل والمؤول، فهما مختلفان من

جهتين:

الأولى: عدم وضوح دلالة المجمل ووضوحها في المعنى الراجح في المؤول، قال ابن الحاجب في سبب هذا الاختلاف: "لأن المجمل: ما لم تتضح دلالاته أصلاً والمؤول تتضح دلالاته في الجملة لأن دلالاته متضحة بالنسبة إلى المعنى الراجح، فلا يكون داخلاً تحت الحد، وهذا الحد أيضاً غير منعكس؛ فإن

= المحبوبي البخاري الحنفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، (١/٢٥).

(١) جبران مسعود، مرجع سابق، مادة "أول"، وأحمد مختار عمر، مرجع سابق، مادة "أول".

(٢) الزركشي، البحر المحيط، (ص ٣٧).

(٣) سليمان بن صالح القرعاوي، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم - دراسة موازنة، ط (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (ص ٢٠٣).

المجمل قد يفهم منه شيء عند الإطلاق لجواز فهم أحد محامله عند الإطلاق،
وأحد المحامل شيء - فيصدق المحدود دون الحد^(١).

الثانية: في شرطهما فشرط المجمل أن يكون بيانه من القرآن والسنة، أما
المؤول فشرطه أن يكون موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال أو عادة
صاحب الشرع^(٢).

ثالثاً: المجمل والمتشابه^(٣):

المفهوم اللغوي للمتشابه:

المتشابه، اسم فاعل مأخوذ من شابه، ومعناه التساوي. تشابه يشابه،
تشابهاً، فهو متشابه: يقال: تشابه الشيطان: مائل كل منهما الآخر حتى التباسا:
تشابه هذان التوأمين. ويقال: تشابهت الآيات: تساوت^(٤).

فالمتشابه في اللغة يعني المتماثل، حيث يُقال: أمور متشابهة، أي
متماثلة يشبه بعضها بعضاً.

المتشابه اصطلاحاً:

قال الراغب الأصفهاني: " المتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره
لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى"^(٥).

وقال السيوطي: اختلف في تعيين المتشابه على أقوال: فقيل: المتشابه
ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل

(١) أبو النثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، بيان المختصر، شرح مختصر

ابن الحاجب، مرجع سابق، ص ٣٦٠

(٢) الزركشي، البحر المحيط، (ص ٣٧).

(٣) الكلام هنا على المتشابه النسبي الذي يدرك بالبحث والتأمل وليس المتشابه المطلق.

لأن المتشابه المطلق الكلي لا يعلمه إلا الله كالحقائق الغيبية. انظر: تعليقات الشيخ

مساعدة الطيار على كتاب الإتقان، النوع الثالث والأربعون، المحكم والمتشابه.

[/https://vb.tafsir.net](https://vb.tafsir.net)

(٤) أحمد مختار عمر، مرجع سابق، مادة "شبه".

(٥) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ص ٤٤٣).

السور. وقيل: المتشابه هو ما خفي معناه. وقيل: المتشابه ما احتمل من التأويل أوجها. وقيل: المتشابه ما كان غير معقول المعنى كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان. وقيل: المتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره. وقيل: المتشابه ما لا يدري إلا بالتأويل. وقيل: المتشابه القصص والأمثال^(١).

وبعد هذه التعريفات للمتشابه فالذي يظهر أن " المتشابه على ثلاثة أضرب: ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة ونحو ذلك. وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة. وضرب متردد بين الأمرين يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم"^(٢).

وبهذا تظهر العلاقة بين المجمل والمتشابه: فالمجمل من المبهمات التي يتبين اللفظ المبهم فيها بالبيان، وهو في ذلك يخالف المتشابه كلية لأن "المتشابه ما يحتمل أوجهًا عديدة من التفسير ولا سبيل إلى معرفة حقيقته معرفة يقين"^(٣).

فالمجمل يُزال بمعرفة ما ورد فيه نقل صحيح من آية أو حديث، وأما المتشابه فإنه يُزال بمعرفة اللغة وكلام العرب والرسوخ في العلم^(٤)، فإن الله "

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (٤/٣).

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ص ٤٤٤ - ٤٤٥)، وانظر: مصطفى ديب البغا، ومحيي الدين ديب، الواضح في علوم القرآن، ط٢ (دار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٩ م)، (ص ١٢٥)، بتصرف.

(٣) البغا، الواضح في علوم القرآن، (ص ١٢٧).

(٤) خضر، مرجع سابق، (ص ٣٧).

يفيض عليهم فيفهمون المتشابه بما يتفق مع المحكم جاعلين المحكم أساساً
ويؤمنون بأن الكل من عند الله" (١).

رابعاً: المجمل والخفي:

معنى خفي في اللغة: خَفِيَ: خَفِيَ الشَّيْءُ تَوَارَى، واستتر ولم يظهر: فَعَلَهُ فِي
الْخَفَاءِ، {أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً} [سورة الأعراف]. خَفِيَ عَلَيْهِ
الْأَمْرُ وَخَفِيَ عَنْهُ الْأَمْرُ: غَمَضَ (٢).

مفهوم الخفي في الاصطلاح: الخفي في الاصطلاح: هو "ما اشتبه معناه،
وخفي مرادُه بعارضٍ غيرِ الصيغة، لا ينال إلا بالطلب" (٣). فالخفي هو اللفظ
الذي تُخْفَى دلالاته والمراد منه، وليس هذا الخفاء بسبب الصيغة، بل لعارض
عرض له في انطباقه على بعض أفراد مدلوله، فجعل دلالاته غير محددة،
فيزول خفاؤه بالنظر والتأمل (٤).

الفرق بين المجمل والخفي:

- الخفي هو ذلك اللفظ الذي تُخْفَى دلالاته، ويُخْفَى مرادُه بعارضٍ غيرِ الصيغة؛
حيث يحمل لفظ الخفي أكثر من معنى غير صيغته التي ورد فيها، ولا يُدْرِك
المعنى المقصود من خفاء لفظه إلا بالتأمل والتفكير.
- أما المجمل، فهو اللفظ الذي يبين إجماله من خلال لفظه نفسه.

(١) محمد محمود حجازي، التفسير الواضح، ط ١٠ (دار الجيل الجديد، بيروت، ١٤١٣ هـ)،
(١ / ٢٠٨).

(٢) أحمد مختار عمر، مرجع سابق، مادة "خفي"

(٣) البزدوي، مرجع سابق، (١ / ١٥١)

(٤) البزدوي، مرجع سابق، (١ / ٥٢).

خامساً: المجمل والمشكل:

المشكل في اللغة: أشكل يُشكل، إشكالاً، فهو مُشكل، والمفعول مُشكَل (للمتعدّي): يقال: أشكل الأمرُ التبس واشتبه. ويقال: أشكل اللُّونُ: اختلط بغيره^(١).

المشكل اصطلاحاً: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه، وهذه القرينة في متناول البحث^(٢).

أما سبب الإشكال: فإنه يرجع إلى: أن تكون الكلمة في موضع دالة على معنى ولا تدل عليه في المواضع الأخرى التي وردت فيها أو قد تتعدد المعاني في لفظ واحد ويشكل على السامع المعنى المراد بها في هذا الموضع وعلى هذا فالمشكل أشد إبهاماً من الخفي^(٣).

ويشترك المشكل مع المجمل من حيث الإبهام الذي تؤول إليه دلالة كل منهما. فالمشكل هو "ما اشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله وأشباهه على وجه لا يعرف إلا بدليل يتميز به من سائر الأشكال"^(٤).

وأما وجه الاختلاف بينهما أن المجمل يقع البيان فيه من نفس اللفظ، أما المشكل فهو ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره، فطريقة إدراك المراد من المجمل تكون من صيغة المجمل نفسها، أما طريقة إدراك المراد من المشكل فإنها تكون عن طريق إدراك القرائن الخارجة، والتي قد تكون نصاً منفصلاً أو قياساً، وما إلى ذلك.

(١) أحمد مختار عمر، مرجع سابق، مادة "شكل"، وينظر كذلك، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة "شكل" ..

(٢) عبد الله بن محمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، (مهرسة مكتبة المالك فهد الوطنية أثناء النشر، الدمام: ١٤٢٦)، (ص ٤٣).

(٣) أبو لطف محمد بن لطف بن عبد اللطيف، بن عمر الصبَّاح، بحوث في أصول التفسير للصبَّاح، (نشر المكتب الإسلامي للطباعة والنشر)، (ص ٢٦٢).

(٤) البزدوي، مرجع سابق، (١/ ٨٥).

وبعد الانتهاء من هذه الصفحات، ومن خلال ما عُرض على مدارها من تعريفات ومصطلحات وآراء لمصطلح الإجمال؛ يتبين أن المجمل يُعدّ واحدًا من الألفاظ المبهمة الأربعة، التي يخفى المراد منها، وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه، وبهذا قال بعض الأصوليين، ومنهم الشاشي، والذي كان من براعة تقسيمه، أنه جمع بين هذه الألفاظ الأربعة ورتبها من حيث درجة الخفاء، مع القرن بما يقابلها،

فقال الشاشي: **ضد الظاهر الخفي، وضد النص المشكل، وضد المُفسّر المُجمل، وضد المُحكّم المُتَشَابِه** (١).

(١) ينظر: الشاشي، مرجع سابق، (ص ٨٥).

المبحث الثاني: ورود المجمل في القرآن، وأسبابه

المطلب الأول: ورود المجمل في القرآن، والأدلة على ذلك

قال الله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [سورة النحل]، "بين الغاية المطلوبة من الإنزال فقال: {لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ} جميعاً {مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} في هذا الذكر من الأحكام الشرعية والوعد والوعيد وبيان الكتاب يطلب من السنة، والمبين لذلك المجمل هو الرسول ﷺ... فهذه الآية محمولة على ما أجمل فيه دون المحكم المبين المفسر {وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} أي: إرادة أن يتأملوا ويعملوا أفكارهم فيتعضوا ويعملوا به"^(١).

وقد ذهب إلى ورود المجمل في القرآن الكريم جمهور العلماء، ولم يخالف في ذلك إلا الظاهرية؛ ومن نصوص العلماء في ذلك:
قال الغزالي: "يجوز الخطاب بمجمل يفيد فائدة ما"^(٢).

وقال ابن القيم: إن المجمل واقع في القرآن وقد أحيل إلى النبي ﷺ بيانه، فقال رحمه الله: إن بعض آيات الأحكام مجملة، عرف بيانها بالسنة كقوله تعالى: {فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} [سورة البقرة] فهذا مجمل في قدر الصيام والإطعام، فبينته السنة بأنه صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين، أو ذبح شاة"^(٣).

(١) صديق حسن خان القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (المكتبة العصرية، بيروت: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، (٧/٢٤٨).

(٢) الغزالي، المستصفى، (١/٣٧٦).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط١ (دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١هـ - ١٩٩١م)، (٢/٢٩٥).

وقال الشوكاني: إن الله تعالى جعل من الأحكام جلياً وجعل منها خفياً يتفاضل الناس في العمل بها ويثابوا على الاستتباب لها^(١).

الأدلة على ورود المجمل في القرآن الكريم:

وردت بعض الآيات في القرآن الكريم بصورة مجملة، وترتب على هذا الإجمال أنه لا يمكن أن يفهم المعنى المراد من مثل هذه الآيات المجملة دون بيانها، ومن ذلك:

- قال الله تعالى في سورة الدخان: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٢﴾ [سورة الدخان] فهنا لا يتبين ما المقصود بهذه الليلة المباركة، فما هي تلك الليلة المباركة؟ لقد جاء بيان الليلة المباركة في قوله تعالى بسورة القدر: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ [سورة القدر]. وبهذا يتبين أن الليلة المباركة هي ليلة القدر. وسرعان ما يتبادر إلى الذهن، متى كانت هذه الليلة؟ وبهذا فإن ليلة القدر أصبحت مجملة وبحاجة إلى بيان.

وقد جاء بيانها في قوله تعالى بسورة البقرة: {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴿١٨٥﴾ [سورة البقرة]؛ فليلة القدر هي ليلة من شهر رمضان؛ فقد ثبت أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان قال تعالى: شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان . ولا شك أن المسلمين كانوا يعلمون ذلك إذ كان نزول هذه السورة قبل نزول سورة البقرة بسنين إن كانت السورة مكية أو بمدة أقل من ذلك

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، ط ١ (دار الفضيلة، الرياض: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، (٢/ ٧٢٥، ٧٢٦).

إن كانت السورة مدنية؛ فليلة القدر المرادة هنا كانت في رمضان، وتأييد ذلك بالأخبار الصحيحة من كونها من ليالي رمضان في كل سنة^(١).

الرد على من خالف القول بالمجمل:

ولم يخالف القول بوقوع المُجمل في القرآن الكريم إلا داوود الظاهري من الأصوليين^(٢)، وكانت حجة داوود الظاهري في ذلك بأن "الكلام إما أن يُذكر للإفهام، أو لا للإفهام، والثاني عبث غير جائز على الله تعالى"^(٣).

وجاء في الرد عليه، بما يؤكد أن المُجمل واقع في القرآن، والحكمة من وروده، دليلين:

الأول: أن يكون إجماله توطئة للنفس على قبول ما يتعقبه من البيان فإنه لو بدأ في تكليف الصلاة بها لجاز أن تنفر النفوس منها ولا تنفر من إجمالها.

والثاني: أن الله تعالى جعل من الأحكام جلياً وجعل منها خفياً ليتفاضل الناس في العمل بها ويثابوا على الاستنباط لها فلذلك جعل منها مفسراً جلياً وجعل منهما مجملاً خفياً^(٤).

كما قال الرازي في الرد على حجة الظاهري بأن الكلام إما أن يذكر للإفهام أو لا للإفهام والثاني عبث غير جائز على الله تعالى، أمّا الأول فهو الذي يكون قد قرن بالمجمل ما يبيّنه ثم بيان ذلك المجمل بلفظ آخر وأيضاً

(١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٣١/٤٥٨، ٤٥٩).

(٢) تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي، شرح الكوكب المنير، تحقيق د.محمد الزحيلي ودكتور ونزيه حماد، (مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، (٣/٤١٥)، وينظر كذلك: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط٣ (مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) (٣/١٥٨).

(٣) الرازي، المحصول، (٣/١٥٨).

(٤) الشوكاني، إرشاد الفحول، (٢/٤٢٥).

فيجوز أن يصل الإنسان إلى ذلك المجمل قبل وصوله إلى ذلك البيان فيكون سببا للحيرة وإنه غير جائز والثاني باطل لأنه إذا أراد الإفهام مع أن اللفظ لا يدل عليه وليس معه ما يدل عليه كان تكليفا بما لا يطاق وإنه غير جائز والجواب أن هذا الكلام ساقط عنا لأن عندنا يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد وعند المعتزلة فلا يبعد أن يكون في ذكره باللفظ المجمل ثم إرداف ذلك المجمل بالبيان مصلحة لا يطلع عليها ومع الاحتمال لا يبقى القطع والله أعلم^(١).

فالمُجمل ورد في القرآن لحكم وأسرار إلهية؛ تتناسب وسر هذه المعجزة السماوية، الباقية إلى تنتهي الحياة على هذه الأرض بمن عليها.

الحكمة من ورود المجمل في القرآن الكريم وأهميته:

يُعدُّ المُجمل وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم؛ ومرجع ذلك إلى انفتاحية النص القرآني وسعته لكل من يتطرق لجانب من جوانبه بالدراسة والبحث؛ فالقارئ للقرآن يجد في ألفاظه الإحكام والخلو من كل غريب دون كد؛ بل إنَّه قد يرى صورًا وحقائق ماثلة أمامه، "وهكذا يخيل إليك أنك قد أحطت به خبرًا ووقفت على معناه محدودًا، هذا ولو رجعت إليه كرة أخرى لرأيتك منه بإزاء معنى جديد غير الذي سبق إلى فهمك أول مرة، وكذلك حتى ترى للجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة وجوها عدة كلها صحيح أو محتمل للصحة، كأنما هي فص من الماس يعطيك كل ضلع منه شعاعًا، فإذا نظرت إلى أضلاعه جملة بهرتك بألوان الطيف كلها، فلا تدري ماذا تأخذ عينك وماذا تدع، ولعلك لو وكلت النظر فيها إلى غيرك، رأى منها أكثر مما رأيت"^(٢).

(١) الرازي، المحصول، (١٥٨/٣).

(٢) محمد بن عبد الله دراز، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، عناية: أحمد مصطفى فضلية، ط١ (دار القلم، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م). (ص ١١٧ - ١١٨).

وقد ذهب الكثير من العلماء وأهل التفسير قديمًا وحديثًا إلى تعليل الحكمة من ورود المجمل في القرآن الكريم، في محاولاتهم للكشف عن أهميته، ومن أهم النتائج في ذلك:

أولاً: التدرج التشريعي بما يوافق مصلحة العباد؛ فالمتبع لترتيب القرآن من حيث نزوله بمكة في مهد الوحي المحمدي، وما نزل بالمدينة يجد أن القرآن المكي عرض لأحكام وقضايا القرآن الأساسية بصورة مجملة. .. ومن أوضح الأمثلة في القرآن الكريم التي تبين الحكمة البالغة من الإتيان بقضية مجملة ثم تنزل الآيات المفصلة لتبين الأمر وتخرج الناس من مرحلة سابقة كانت حلالاً فأصبحت محرمة تحريماً قاطعاً كما حدث ذلك في تحريم الخمر^(١).

ثانياً: إن الذي يتدبر القرآن الكريم يجد أن في القرآن آيات خُفيت على قوم وهم أهل علم، بينما ظهرت لغيرهم من العلماء؛ لأنه لو كان كله واضحاً لم يظهر فضل بعض العلماء على بعض^(٢) فالقرآن الكريم يختلف في الوضوح فيكون بعضه جلياً وبعضه خفياً فيختلف الناس في فهمه فيفهمه بعضهم ويتأخر بعضهم عن فهمه.

ثالثاً: إن المجمل في القرآن الكريم، ينطوي تحته الكثير من أسرار القرآن المعجز، من خلال قواعد عريضة في الأحكام الفقهية، والأخلاقيات الإسلامية؛ تواكب الحياة وتُساير كافة المتغيرات، وهذا " بالنسبة إلى أحكام المعاملات الدينية، والنظم السياسية والاجتماعية، فإنه يساعد على فهم تلك النصوص المجملة، وتطبيقها بصور مختلفة يحتملها النص، فيكون باتساعه قابلاً لمجاراة

(١) خضر، المجمل والمبين في القرآن الكريم، (ص ٥١ - ٥٢).

(٢) انظر: خضر، المجمل والمبين في القرآن الكريم، (ص ٥٤، ٥٥).

المصالح الزمنية، وتنزيل حكمه على مقتضياتها بما لا يخرج عن أسس الشريعة ومقاصدها^(١).

رابعاً: تكمن حكمة كبيرة من المُجمل في امتحان العبد وتشريفه، وفي ذلك قال القرافي بعد الرد على من يحتج بمنع ورود المُجمل في القرآن: إن عندنا يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد، ولا يستحيل عليه تعالى إيقاع المكلف في الجهالة والضلالة، فلنا أن نقول في ذلك فوائد ومصالح: إحداها امتحان العبد حتى يظهر تثبته وفحصه عن البيان فيعظم أجره، أو إعراضه فيظهر تخلفه وعصيانه. وثانيها: إذا ورد المجمل وورد بعده البيان ازداد شرف العبد بكثرة مخاطبة سيده له. وثالثها: أن الحروف إذا كثرت؛ كثرت الأجور ويعظم أيضاً أجر الحفظ والضبط والكتابة وغير ذلك. فهذه مصالح تترتب على الإجمال^(٢).

خامساً: ترى الباحثة إن وجود المجمل في القرآن يحتم على الباحث فيه ضرورة التعرف والإلمام بالعلوم التي تخدم النص القرآني، مثل علم اللغة، والاشتقاق، والصرف، والنحو، والقراءات، وأسباب النزول، أصول الفقه، وعلم السنن، وعلوم الكلام، وما إلى ذلك، وهذا بالتالي يجعل الباحث يُعمل عقله، مُفكراً ومتديراً، قال تعالى: { كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ } [سورة ص] فيثاب على شرف العلم: { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ أُولُو الْأَلْبَابِ } [سورة الزمر].

المطلب الثاني: أسباب الإجمال في نصوص القرآن

نالت أسباب الإجمال في القرآن الكريم اهتماماً كبيراً من الأصوليين، ومن الباحثين في علوم القرآن، وكذلك من بعض المفسرين، وقد تناولها كل

(١) ينظر: محمد إبراهيم الحفناوي، أثر الإجمال والبيان في الفقه الإسلامي، ط (١) دار الوفاء، المنصورة: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، (ص ٢٥).
(٢) القرافي، شرح تنقيح الأصول للقرافي، (١/٢٨٠).

منهم تناولوا يخدم النص القرآني؛ من خلال الكشف عن الأساسيات والقواعد العريضة التي توضح أساليب الإجمال في النصوص القرآنية، وذلك لما لهذا الأسلوب من أثر كبير في فهم النص القرآني وبيانه وتفسيره، والوقوف على مدلولاته. ونعرض فيما يلي لبعض من هذه الجهود^(١)، وصولاً إلى تحديد رؤية منهجية مبنية على أصول ودعائم واضحة؛ لتكون عوناً للباحثة في استنباط أسباب الإجمال من السور القرآنية محل الدراسة في هذا البحث بمشيئة الله تعالى.

أولاً: أسباب الإجمال كما حددها الشيرازي:

بعد أن عرّف الشيرازي الإجمال ذهب إلى ذكر أسبابه، وعرض من خلال أسبابه إلى المواضع التي اختلف فيها الأصوليون، من حيث إنها جملة أو غير جملة، قائلاً: وأما المجمل فهو ما لا يعقل معناه من لفظه ويفتقر في معرفة المراد إلى غيره وذلك على وجوه:

- منها: أن يكون اللفظ لم يوضع للدلالة على شيء بعينه كقوله تعالى: {وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [سورة الأنعام]، وكقوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها"^(٢) فإن الحق مجهول الجنس والقدر فيفتقر إلى البيان.

- ومنها: أن يكون اللفظ في الوضع مشتركاً بين شيئين كالقرء يقع على الحيض ويقع على الطهر فيفتقر إلى البيان.

(١) تمّ عرض أسباب الإجمال لعدد من الأصوليين والعلماء مرتبة ترتيباً تصاعدياً وفق الأقدم فالأحدث، للكشف عمّا طرأ على أسباب الإجمال من تطور وإضافات. كما أن الباحثة لم تعرض لكل من تناولوا المُجمل بالدراسة، إنما وقع الاختيار على بعض منها، بالصورة التي تخدم هذا الموضوع، من الناحية النظرية.
(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، (٢/ ٥٠٧) (ح: ٣٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥٢) (٢).

- ومنها: أن يكون اللفظ موضوعًا لجملة معلومة إلا أنه دخلها استثناء مجهول كقوله عز وجل: {أَحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ} [سورة المائدة] فإنه قد صار مجملًا بما دخله من الاستثناء ومن هذا المعنى العموم إذا علم أنه مخصوص ولم يعلم ما خص منه فهذا أيضًا مجمل لأنه لا يمكن العمل به قبل معرفة ما خص منه.

- ومن ذلك أيضًا: أن يفعل رسول الله ﷺ فعلا يحتمل وجهين احتمالًا واحداً مثل ما روي أنه جمع في السفر فإنه مجمل لأنه يجوز أن يكون في سفر طويل أو في سفر قصير فلا يجوز حمله على أحدهما دون الآخر إلا بدليل. وكذلك إذا قضى في عين تحتمل حالين احتمالاً واحداً مثل أن يروي أن الرجل أفطر فأمره النبي ﷺ بالكفارة فهو مجمل فإنه يجوز أن يكون أفطر بجماع ويجوز أن يكون أفطر بأكل فلا يجوز حمله على أحدهما دون الآخر إلا بدليل فهذه الوجوه لا يختلف المذهب في إجمالها وافتقارها إلى البيان^(١).

ويتبين بهذا أن الشيرازي تناول أسباب الإجمال في اللفظ المفرد، من حيث الإبهام والاشتراك والعموم، كما عرض للإجمال في الأفعال.

ثانيًا: أسباب الإجمال كما حددها الغزالي: عرض الغزالي لأسباب الإجمال في اللفظ المفرد والمركب، كما تطرق إلى تناول أسباب الإجمال التي ترجع إلى النحو ونظم الكلام والتصريف وحروف النسق ومواضع الوقف والابتداء، غير أنه لم يستدل بشواهد قرآنية إلا في حالة المركب؛ بقوله أما الاشتراك مع التركيب فكقوله تعالى: {وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ

(١) انظر: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، ط ٢ (دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ) (ص ٤٩، ٥٠)، بتصرف.

فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿٣٧﴾
[سورة البقرة] فإن جميع هذه الألفاظ مترددة بين الزوج والولي^(١).

ثالثاً: أسباب الإجمال عند الآمدي: تناول الآمدي أسباب الإجمال في اللفظ المفرد والمركب، كما عرض أسباب الإجمال التي ترجع إلى النحو ونظم الكلام، وقد زاد الآمدي أسباب الإجمال توضيحاً بتطرقة لنقطتين هامتين، هما: **السبب الأول:** يرتبط بالبلاغة والمجاز، حيث بين الآمدي أن تردد اللفظ بين مجازاته المتعددة عند تعذر حمله على حقيقته، يُعد سبباً من أسباب الإجمال، غير أنه لم يذكر شواهد من القرآن.

السبب الثاني: يرجع إلى تخصيص اللفظ الدال على العموم بلفظ مجهول، سواء أكان لفظاً آخر، أو بصفة، أو مستثنى.

فبعد أن عرّف الآمدي المجمل وشرح التعريف ذكر الأسباب التي تؤدي إلى الإجمال، فقال:

- وقد يكون ذلك في لفظ مفرد مشترك عند القائلين بامتناع تعميمه، وذلك إما بين مختلفين، كالعين للذهب والشمس، والمختار^(٢) للفاعل والمفعول، أو ضدين كالقروء للطهر والحبض.

- وقد يكون في لفظ مركب، كقوله تعالى: {أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿٣٧﴾ [سورة البقرة] فإن هذه مترددة بين الزوج والولي.

- وقد يكون ذلك بسبب التردد في عود الضمير إلى ما تقدمه، كقولك: كل ما علمه الفقيه فهو كما علمه.

(١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١ (دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) (ص ٣٦٠).

(٢) مختار: أصله: مختير - بكسر الباء وفتحها، والأول اسم فاعل، والثاني اسم مفعول، ولا يُعرف أي المعنيين أُريد باللفظ إلا ببيان. ينظر: أبو بكر إسماعيل، (ص ٢٣٣).

فإن الضمير في "هو" متردد بين العود إلى الفقيه، وإلى معلوم الفقيه، والمعنى يكون مختلفاً، حتى إنه إذا قيل بعوده إلى الفقيه كان معناه: فالفقيه كعلومه، وإن عاد إلى معلومه، كان معناه: فمعلومه على الوجه الذي علم.

- وقد يكون ذلك بسبب الوقف والابتداء.

كما في قوله تعالى: { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ } [سورة آل عمران] ، فالواو في قوله: { وَالرَّسِخُونَ } مترددة بين العطف والابتداء، والمعنى يكون مختلفاً.

- وقد يكون ذلك بسبب تردد الصفة، وذلك كما لو كان زيد طبيباً غير ماهر في الطب، وهو ماهر في غيره، فقلت: "زيد طبيب ماهر"، فإن قولك: "ماهر"، متردد أن يراد به كونه ماهراً في الطب، فيكون كاذباً، وبين أن يراد به غيره فيكون صادقاً.

- وقد يكون ذلك بسبب تردد اللفظ بين مجازاته المتعددة عند تعذر حمله على حقيقته.

- وقد يكون بسبب تخصيص العموم بصور مجهولة، أو بصفة مجهولة، كقوله تعالى: { وَأُجِّلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ } [سورة النساء] فإن تقييد الحل بالإحصان، مع الجهل بما هو الإحصان يوجب الإجمال فيما أُجِّلَ.

- وقد يكون باستثناء مجهول كقوله: { أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَّةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَى عَلَيْكُمْ } [سورة المائدة]. فإنه مهما كان المستثنى مجملاً فالمستثنى منه كذلك، وكذلك الكلام في تقييد المطلق^(١).

(١) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، (٣ / ١١) وما بعدها، بتصرف.

رابعاً: أسباب الإجمال عند الزركشي:

لقد تناول الزركشي أسباب الإجمال بتوسع عن سابقه، في اللفظ المفرد والمركب، وكذلك في أسباب الإجمال التي ترجع إلى النحو ونظم الكلام، كما عرض أسباباً جديدة للإجمال، ترجع إلى:

- غرابة اللفظ: كقوله تعالى: {فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ} [سورة البقرة] وكقوله: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} [سورة الحج] وكقوله: {وَسَيِّدًا وَحَصُورًا} [سورة آل عمران].

- عدم كثرة استعمال اللفظ الآن، كقوله تعالى: {أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ} [سورة ق] و {يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتُرُّهُمْ كَذِبُونَ} [سورة الشعراء]، بمعنى (يسمعون)، ولا يقول أحد الآن: ألقيت سمعي.

- المكرر القاطع لموصل الكلام في الظاهر، كقوله تعالى: {وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} [سورة يونس] معناه ما يدعون من دون الله شركاء إلا الظن. وقوله تعالى: {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ} [سورة الأعراف]، معناه: الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضعفوا.

- المنقول المنقلب، كقوله تعالى: {وَوَطَّرَ سِينِينَ} [سورة التين] أي: طور سينا^(١).

خامساً: أسباب الإجمال كما حددها السيوطي:

لم يخرج السيوطي في تناوله لأسباب الإجمال عما تناوله الزركشي، إلا قليلاً في ذكر بعض الشواهد، والتنوع في بعض الشواهد النحوية؛ كما في قوله إنه من أسباب الإجمال احتمال العطف والاستئناف: وذلك كما جاء في قول

(١) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (١/٢٠٩).

الله تبارك وتعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا} [سورة آل عمران] فهنا يحتمل في الواو في قوله تعالى: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} ويحتمل أيضاً أن تكون للعطف، يعني: عطف الراسخون في العلم على ما قبلها^(١).

سادساً: أسباب الإجمال عند الشنقيطي:

إنَّ الشنقيطي في تناوله لأسباب الإجمال حصرها في ثلاثة أقسام رئيسة، وهو بذلك -كما ترى الباحثة- يسعى نحو التخصيص والتحديد؛ بهدف وضع منهجية واضحة تكون بمثابة قواعد وأركان أصيلة يُعتمد عليها في استنباط المُجمل من المواضع التي ورد فيها في القرآن الكريم، والأقسام الثلاثة هي:

- **الإجمال بسبب الاشتراك:** (مثال) قال تعالى: {وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ} [سورة الحج]. فهنا وقع الإجمال لأكثر من معنى وذلك في اسم {الْعَتِيقِ} وهو على ثلاثة معاني: (القديم - اعتقه الله من الجبابرة - الكرم) وقد دلت آية من القرآن أن العتيق هو القديم وخير ما يفسر القرآن القرآن. قال تعالى: {إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا} [سورة آل عمران]. مع أن المعنيين الآخرين كليهما حقاً.

- **الإجمال بسبب الإبهام:** (مثال) قال تعالى: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ} [سورة البقرة]. هنا وقع الإبهام إذا لم يبين الله سبحانه وتعالى ما عهده وما عهدهم ولكن بين ذلك في مواضع أخرى منها: قوله تعالى: {لَئِن أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَءَاتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَءَامَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} [سورة المائدة]. وقال تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئِسَ مَا يَشْتَرُونَ

(١) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (ص ٦٤١).

{سورة آل عمران}. فهاتين الآيتين بيان عهدهم. قال تعالى: {لَأُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ} {سورة آل عمران}. فهذه الآية بيان عهده سبحانه وتعالى.

- الإجمال بسبب الاحتمال: (مثال) قال تعالى: {إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} {سورة النحل}. في هذه الآية وقع الاحتمال في قوله (به) هل هو ضمير عائد إلى الشيطان أم إلى الله عز وجل؟

الضمير عائد إلى الشيطان وكونهم مشركين به طاعة له في الكفر والمعاصي دل على ذلك قوله تعالى: {إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ} {سورة يس} وقوله عن إبراهيم: {يَنَابِتٍ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ} {سورة مريم} (١).

سابعاً: أسباب الإجمال عند محمد بكر إسماعيل: اعتمد أبو بكر إسماعيل على ما ذهب إليه الأمدي، فعرضه في مؤلفه دراسات في علوم القرآن، ولم يات بجديد (٢).

ثامناً: أسباب الإجمال كما تناولها الدكتور أسامة محمد عبد العظيم حمزة. إن كتاب "أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط" (٣)، يُعد من المؤلفات الهامة؛ لما تناوله المؤلف في كتابه من التقسيمات، والشروح، والتوضيحات والشواهد القرآنية لأسباب الإجمال. ويتلخص منهجه في أنه جمع أسباب الإجمال في النص القرآني في بابين، تندرج تحتها كافة الفروع والتقسيمات والشروحات، كالتالي:

(١) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (١/ ٨). بتصرف، واختصار.
(٢) محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، ط٢ (دار المنار، القاهرة)، (ص ٢٣٣-٢٣٥).
(٣) أسامة محمد عبد العظيم حمزة، أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط، ط١ (دار الفتح القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).

الباب الأول: أسباب إجمال الأقوال: ويندرج تحته ثلاثة فروع:

- **الفرع الأول: الأسباب النحوية:** وهي كثيرة، ذكر منها الدكتور أسامة محمد عبد العظيم حمزة اثني عشر سبباً، وهي، تعدد مرجع الضمير، تعدد مرجع الصفة، تعدد مرجع الإشارة، تعدد صاحب الحال، تعدد متعلق الجار والمجرور، تعدد متعلق الظرف، التردد الحاصل من الإضافة، التردد بين الصفة والحال، التردد بين المفعول المطلق والحال، التردد بين الفاعل والمفعول، تردد اسم الفاعل والمفعول بين الماضي والحال والمستقبل، تعدد فاعل المفعول المطلق^(١).
- **الفرع الثاني: الأسباب البلاغية:** وهي ستة أسباب: التردد الحاصل من احتمال الحذف وتقدير المحذوف، التردد الحاصل من الإبهام، التردد بين التقديم والتأخير، التردد الحاصل من إرادة فرد معين من أفراد الحقيقة الواحدة، التعدد الحاصل من تعذر الحقيقة وتساوي المجازات، التردد بين المجاز والإضمار^(٢).
- **الفرع الثالث: الأسباب الراجعة إلى الوضع اللغوي:** وفيه خمسة أسباب: التردد الحاصل من تغير الشكل، التردد الحاصل من تغير النقط، التردد الحاصل من الإفراد والتركيب، التردد بين كون الكلمة اسماً أو فعلاً، التردد بسبب الاشتراك^(٣).

الباب الثاني: أسباب إجمال الأفعال:

وهذا مما لا يتصل بالبحث كونه يبحث عن الإجمال في القرآن الكريم، وإنما الفعل مرتبط بما روي عن النبي ﷺ.

(١) ينظر: أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (١٨ - ١٣٨).

(٢) ينظر: أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (ص ١٣٩ - ٢١٦).

(٣) ينظر: أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (ص ٢١٧ - ٢٥٦).

رؤى حول الإجمال وأسبابه: بعد أن عرضت الباحثة لهذه الجهود التي بذلها الأصوليون والمفسرون وأهل العلم من الباحثين؛ - يتبين مدى إحاطتهم للنص القرآني المُجمل بشتى ما يملكون من قدرات وكفاءات علمية، كل منهم في مجال علمه وتخصصه - فإنه توجد أمور لا بد من توضيحها، وفق ما قال به الأئمة الأجلاء - رحمهم الله - والباحثون في هذا المجال، حتى تكتمل الفائدة بإحاطة أسباب الإجمال إحاطة شاملة من شتى جوانبه، منها:

١ - الإجمال الواقع بسبب استعمال اللفظ في غير مسماه اللغوي:

إن استعمال الشارع للألفاظ أو الأسماء في غير معناها اللغوي، يجعلها ذات مدلول آخر اختص به الشارع؛ كالصلاة فهي في اللغة بمعنى الدعاء، والزكاة بمعنى النماء؛ وقد وقع الخلاف بين الأصوليين في هذه الأسماء إذا أطلقت، ودارت بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي؛ فعلى أي معنى من المعاني تحمل؟ اختلفوا في ذلك على مذاهب:

المذهب الأول: قالوا بأن هذه الأسماء مجملة؛ لأن الشارع استعمالها في غير معناها اللغوي^(١).

المذهب الثاني: وهو مذهب الأمدى؛ حيث قال لا إجمال فيه؛ وحمله على المعنى الشرعي في الإثبات، وعلى المعنى اللغوي في النفي^(٢).

المذهب الثالث: ذهب آخرون إلى حمله على المعنى الشرعي؛ لأن الرسول ﷺ بعث لبيان الشرعيات، لبيان معاني الألفاظ اللغوية؛ وهو قول السبكي، والمحلي، والشوكاني، والبناني^(٣).

(١) الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقاء، ط١ (دار المدني، السعودية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) (٢/٦٠٢).

(٢) الأمدى، الإحكام، (٣/٣٠).

(٣) الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، (٢/٦٠١، ٦٠٢)، إرشاد الفحول، (ص ١٦٢).

ويتبين من هذه الآراء أن المذهب الراجح هو المذهب الثالث؛ لأن مثل هذه الأسماء أصبحت بعد بيانها حقائق شرعية؛ فالمعنى الشرعي هو أول ما يتبادر إلى الذهن عند إطلاقها؛ "إذ من علامات الحقيقة التبادر؛ ولا يصار إلى المعنى اللغوي إلا بوجود ما يصرف اللفظ إليه من قرينة أو غيرها؛ أما قبل البيان فهي مجملة"^(١).

ومن ثم فإنه يجب توجيه حمل اللفظ بأن "تحمل كل لفظ على معناه الحقيقي في موضع استعماله فيحمل في استعمال أهل اللغة على الحقيقة اللغوية"^(٢). وفي حالة ما إذا دار اللفظ بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية، فإنه يحمل على الشرعية، قال الشنقيطي: المقرر في الأصول عند المالكية والحنابلة وجماعة من الشافعية أن النص إن دار بين الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية حمل على الشرعية وهو التحقيق خلافاً لأبي حنيفة في تقديم اللغوية ولمن قال يصير اللفظ مجملاً لاحتمال هذا وذاك^(٣).

٢- الإجمال الواقع بسبب الاشتراك في اللفظ:

المشترك لغة: من الأصل "شرك" بمعنى المقارنة وعدم الانفراد؛ يقال: شاركه صار شريكه و اشتراكاً في كذا و تشاركاً و شريكاً في البيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شريكاً والاسم الشريك وجمعه أشراكٌ كثير وأشباه والشرك أيضاً الكفر وقد أشرك بالله فهو مُشركٌ^(٤).

(١) زياد محمد أحمد، بيان السنة لمجمل القرآن وأثره على الفروع، (رسالة ماجستير، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، (ص ٤٣، ٤٤).

(٢) أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول، ط١ (مصر: المكتبة الشاملة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م)، (ص ١٥١).

(٣) الشنقيطي، أضواء البيان، (٢/٢٣٨).

(٤) الرزي، مختار الصحاح، مادة "شرك".

أما في الاصطلاح: فهو كما عرفه الإسنوي: "اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر"؛ وعرفه النسفي بأنه: "ما تناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البديل"^(١)، كأن تضع قبيلة لفظاً بإزاء معنى معين؛ بينما تضع قبيلة أخرى بإزاء معنى آخر، فيشتهر الوضعان، فيصير اللفظ مشتركاً بين المعنيين. وجه الإجمال في اللفظ المشترك: أن المشترك لا يمكن إدراك المراد منه إلا بواسطة الشرع، سواء بالطرق الصريحة، أو بالدلائل المقترنة بالنص، وذلك لأن هذه القرائن لا تنفك عن النص، فلا يمكن نسبتها لغير الشرع؛ وعلى كل حال فالخفاء الحاصل من تردد اللفظ بين معانيه المشتركة يعتبر سبباً من أسباب الإجمال " (٢).

٣- الإجمال الواقع بسبب تساوي المجازات مع التردد الحاصل من تعذر الحقيقة. وضابطه: "أن يتعذر حمل اللفظ على حقيقته وتتعدد المجازات المتساوية مع عدم القرينة المعينة"^(٣)، ومنه قوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ} [سورة هود]، ففي قوله تعالى: {يَنْتُونُ} احتمالان: الاحتمال الأول: الحقيقة: وفيها تأويلات:

أولها: يحنونها لئلا يسمعوا كلام الله، قاله قتادة. ثانيها: يثنونها إذا ناجى بعضهم بعضاً في أمر رسول الله ﷺ، قاله ابن زيد. ثالثها: يثنونها حياء من الله تعالى^(٤).

الاحتمال الثاني: المجاز وفيه احتمالان:

الأول: الإعراض عن الحق. والمراد استمرارهم على ما كانوا عليه من التولي. الثاني: الإخفاء، وفيه تأويلات:

(١) الرازي، المحصول، (١/ ٣٥٧).

(٢) زياد محمد أحمد، مرجع سابق، (ص ٤٥).

(٣) أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (ص ١٩٨).

(٤) أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (ص ٣٣٧).

أولها: يكتمون ما فيها من العداوة للنبي ﷺ. ثانيها: يثنون صدورهم على الكفر،
قاله مجاهد والحسن. ثالثها: يثنونها شكًا وافتراءً، قاله مجاهد كذلك^(١).

٤- الإجمال الواقع بسبب نقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر ، له
معه علاقة، مثاله: الغائط في قوله تعالى: {أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ}
[سورة النساء].

فهو في الأصل: المطمئن من الأرض ، ولكن الشارع نقله للدلالة على
الحدث الخارج من البدن ، فاستعمل الغائط في معنى غير معناه الأصلي
بواسطة النقل^(٢).

٥- أهمية السياق ودلالته في تحديد مواظن الإجمال:

تبيّن مما عرضته الباحثة - في مواضع ورود المجمل في القرآن الكريم
- أنه لمعرفة موضع الإجمال لابد من وضع السياق في الاعتبار، وهذا ما
نص عليه جماعة من أهل الأصول^(٣) يقول الغزالي: "واعلم أن كل مفيد من
كلام الشارع، وفعله، وسكوته، واستبشاره، حيث يكون دليلًا، وتنبهه بفحوى
الكلام على علة الحكم، كل ذلك، لأن جميع ذلك دليل، وإن كان بعضها يفيد
غلبة الظن. فهو من حيث إنه يفيد العلم بوجود العلم قطعًا دليل وبيان، وهو

(١) أسامة محمد عبد العظيم حمزة، مرجع سابق، (ص ٣٣٧).

(٢) ينظر: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، شرح الورقات في أصول الفقه،
تحقيق: د. حسام الدين بن موسى عفانة، ط١ (جامعة القدس: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)،
(ص ١٠٠ - ١٠٢).

(٣) ينظر: سعد مقل عيسى العنزي، دلالة السياق عند الأصوليين - دراسة نظرية تطبيقية،
(رسالة ماجستير، شعبة الأصول، كلية الشريعة والدراسات الأصولية، جامعة أم القرى،
١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ)، (ص ٤٠٣ - ٤١٣).

كالنص . نعم: كل ما لا يفيد علما ولا ظنا ظاهرا فهو مجمل، وليس ببيان، بل هو محتاج إلى البيان"^(١).

وللسياق أهمية في تعيين مثل هذه الأمور المُجملة، ومن ثمَّ فقد أكد العلماء على ضرورة مراعاته، لئلا يقع المفسرون في الخطأ بتفسير الآية قبل الإمام بكل ما ورد فيها في القرآن الكريم^(٢).

أثر السياق في القطع بعدم احتمال غير المراد من المُجمل: من مجالات إعمال السياق أنه يُعين المُجمل من المُحتمل؛ فالسياق طريق لبيان المجملات، وتعيين المحتملات^(٣) وبهذا فإنَّ السياق يقطع بعدم احتمال غير معنى واحد من اللفظ الوارد في سياق النص القرآني، واستبعاد غيره من الاحتمالات، أي استبعاد التأويل.

المطلب الثالث: حكم المجمل إذا ورد

حكم المجمل إذا ورد:

اختلف العلماء في حكم المجمل إذا ورد في القرآن الكريم على مذهبين:

مذهب الفريق الأول: التوقف عن العمل بالمجمل حالة وروده في القرآن: ذهب جمهور من العلماء إلى أن حكم المجمل التوقف مع وجوب اعتقاد أحقيته فيما أريد به، ويجب التوقف في العمل به إلى أن يتبين المراد منه بطرق البيان،

(١) الغزالي، المستصفى، (١ / ٢، ٣٩).

(٢) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (٦ / ٥٢). والزركشي، البرهان في علوم القرآن، (٢ / ٢٠٠).

(٣) محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر أبو الأشبال، ط٢ (عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، (٢ / ٢١).

وعلى الباحث الاستفسار وطلب البيان، ولا يجوز العمل بالمجمل إلا بدليل خارجي صحيح^(١).

المذهب الثاني: مذهب العلماء في التعبد بالمجمل قبل بيانه^(٢). وبعد عرض هذين المذهبين فإنني كباحثة أذهب مع رأي الجمهور في القول بأنه يجب التوقف في العمل بالمجمل إلى أن يتبين المراد منه بطرق البيان، وعلى الباحث الاستفسار وطلب البيان، ولا يجوز العمل بالمجمل إلا بدليل خارجي صحيح.

(١) أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط٢ (مؤسسة الريان، بيروت: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، (١، ٥١٨). السرخسي، أصول السرخسي، (١/ ١٦٨). حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، ط١ (مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م). الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، (ص ٥٠). الشاطبي، الموافقات، (٤/ ٧٣). محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (ص ٢٣٧).

(٢) الإسنوي، نهاية السؤل، (٢/ ٥١٣). والشوكاني، إرشاد الفحول، (ص ١٦٨).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنني قد توصلت خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج:

أولاً: يعرف المجمل بأنه: "ما لم تتضح دلالاته"، أو بلفظ: "ما له دلالة غير واضحة".

ثانياً: هنالك علاقة بين مصطلح "الإجمال" وغيره من المصطلحات التي تدور حول ما خفي دلالاته ومن ذلك:

1. المجمل من أقسام المبهم، فكل مجمل مبهم دون العكس.
2. يختلف المجمل مع المؤول من جهتين: الأولى: عدم وضوح دلالة المجمل ووضوحها في المعنى الراجح في المؤول. والثانية: في شرطهما فشرط المجمل أن يكون بيانه من القرآن والسنة، أما المؤول فشرطه أن يكون موافقاً لوضع اللغة أو عرف الاستعمال أو عادة صاحب الشرع.
3. ويخالف المجمل المتشابه كُلية؛ لأن المتشابه ما يحتمل أوجهًا عديدة من التفسير ولا سبيل إلى معرفة حقيقته معرفة يقين. فالمجمل يُزال بمعرفة ما ورد فيه نقل صحيح من آية أو حديث، وأما المتشابه فإنه يُزال بمعرفة اللغة وكلام العرب والرسوخ في العلم.
4. يخالف المجمل الخفي من جهة أن الخفي لا يُدرك المعنى المقصود من خفاء لفظه إلا بالتأمل والتفكير. أما المجمل، فهو اللفظ الذي يبين إجماله من خلال لفظه نفسه.

٥. يشترك المشكل مع المجمل من حيث الإبهام الذي تؤول إليه دلالة كل منهما. وأما وجه الاختلاف بينهما أن المجمل يقع البيان فيه من نفس اللفظ، أما المشكل فهو ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل من غيره، فطريقة إدراك المراد من المجمل تكون من صيغة المجمل نفسها، أما طريقة إدراك المراد من المشكل فإنها تكون عن طريق إدراك القرائن الخارجية، والتي قد تكون نصًا منفصلاً أو قياسًا، وما إلى ذلك.

ثالثًا: المجمل يُعد واحدًا من الألفاظ المبهمة الأربعة، التي يخفى المراد منها، وهي: الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه.

رابعًا: وردت بعض الآيات في القرآن الكريم بصورة مجملة، وترتب على هذا الإجمال أنه لا يمكن أن يفهم المعنى المراد من مثل هذه الآيات المجملة دون بيانها.

خامسًا: المُجمل ورد في القرآن لحكم وأسرار إلهية؛ تتناسب وسر هذه المعجزة السماوية، الباقية إلى تنتهي الحياة على هذه الأرض بمن عليها.

سادسًا: نالت أسباب الإجمال في القرآن الكريم اهتمامًا كبيرًا من الأصوليين، ومن الباحثين في علوم القرآن، وكذلك من بعض المفسرين، وقد تناولها كل منهم تناولًا يخدم النص القرآني.

سابعًا: يجب التوقف في العمل بالمجمل إلى أن يتبين المراد منه بطرق البيان، وعلى الباحث الاستفسار وطلب البيان، ولا يجوز العمل بالمجمل إلا بدليل خارجي صحيح.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ط١ (دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٢. أسامة محمد عبد العظيم حمزة، أسباب الإجمال في الكتاب والسنة وأثرها في الاستنباط، ط١ (دار الفتح القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
٣. أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، اللمع في أصول الفقه، ط٢ (دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ).
٤. الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقاء، ط١ (دار المدني، السعودية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٥. أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير، المحقق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، ط٣ (مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
٦. جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، ط (دار العلم للملايين، بيروت: ١٩٩٢م).
٧. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإستراتيجية، ط (هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٨. جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، شرح الورقات في أصول الفقه، تحقيق: د. حسام الدين بن موسى عفانة، ط١ (جامعة القدس: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٩. حافظ ثناء الله الزاهدي، تلخيص الأصول، ط١ (مركز المخطوطات والاثار والوثائق، الكويت: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
١٠. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، ط (شركة المدينة المنورة للطباعة، المدينة المنورة:).
١١. الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق زياد محمد أحمد، بيان السنة لمجمل القرآن وأثره على الفروع، (رسالة

- ماجستير، قسم أصول الفقه، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م).
١٢. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح في أصول الفقه (شرح بالقول لتتقيح الأصول للقاضي عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي)، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
١٣. سعد مقبل عيسى العنزي، دلالة السياق عند الأصوليين - دراسة نظرية تطبيقية، (رسالة ماجستير، شعبة الأصول، كلية الشريعة والدراسات الأصولية، جامعة أم القرى، ١٤٢٧ - ١٤٢٨ هـ).
١٤. سليمان بن صالح القرعاوي، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم - دراسة موازنة، ط (الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
١٥. سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقى السعود، (د. ط، د. ن).
١٦. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق الدكتور محمد حجي، ط (دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٩٤ م).
١٧. صديق حسن خان الفتوحى، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (المكتبة العصرية، بيروت: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
١٨. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
١٩. عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، مفحات الأقران في مبهمات القرآن، تحقيق محمد إبراهيم سليم، ط (القاهرة: مكتبة القرآن، ١٤٠٧ هـ).
٢٠. عبدالرحمن بن عبدالله بن احمد بن اصبغ الخثعمي السهيلي، التعريف والإعلام فيما أبهم من القرآن من الأسماء والإعلام، دراسة وتحقيق عبد الله محمد علي النقرط، ط (منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
٢١. عبد الرحمن بن عمر البلقيني، مواقع العلوم في مواقع النجوم، تحقيق د. أنور محمود المرسي خطّاب، (دار الصحابة، طنطا).

٢٢. عبد الفتاح محمد أحمد خضر، المجمل والمبين في القرآن الكريم، (رسالة ماجستير، جامعة الزهر، كلية أصول الدين والدعوة بطنطا، قسم التفسير وعلوم القرآن).

٢٣. عبد القادر بن بدران الدمشقي، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط٢ (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) (ص ٢٦٣).

٢٤. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م).

٢٥. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

٢٦. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، المحصول، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط٣ (مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).

٢٧. عبد الله بن محمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، (فهرسة مكتبة المالك فهد الوطنية أثناء النشر، الدمام: ١٤٢٦)،

٢٨. ابن عقيلة المكي، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ط١ (جامعة الشارقة، الشارقة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م)،

٢٩. علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه الشيخ عبدالرزاق عفيفي ط١ (المكتب الإسلامي، بيروت).

٣٠. علي بن محمد البزدوي الحنفي، أصول البزدوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول، ط (مطبعة جاويد بريس، كراتشي).

٣١. فاضل مدب متعب، وظائف علوم القرآن بين المفسرين والأصوليين، أطروحة دكتوراة، جامعة الكوفة، كلية الفقه (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).

٣٢. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، ط (مؤسسة الرسالة).

٣٣. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ط ٣ (دار صادر، بيروت: ١٤١٤هـ).
٣٤. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط ١ (دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت - ١٤١٢هـ).
٣٥. القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ط ١ (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ).
٣٦. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط ٤ (مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٣٧. أبو لطفي محمد بن لطفي بن عبد اللطيف، بن عمر الصبّاغ، بحوث في أصول التفسير للصبّاغ، (نشر المكتب الإسلامي للطباعة والنشر).
٣٨. محمد إبراهيم الحفناوي، أثر الإجمال والبيان في الفقه الإسلامي، ط ١ (دار الوفاء، المنصورة: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
٣٩. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، أصول السرخسي، (دار المعرفة - بيروت).
٤٠. محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجهة، ط (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٦هـ).
٤١. محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، ط ٢ (دار المنار، القاهرة).
٤٢. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط ١ (دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
٤٣. محمد بن الطيب أبو بكر الباقلاني المالكي، التقريب والإرشاد (الصغير)، تحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط ٢ (مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٤٤. محمد بن عبد الله دراز، النبا العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم، عناية: أحمد مصطفى فضلية، ط ١ (دار القلم ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٤٥. محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، ط١ (دار الكتاب العربي، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)،
٤٦. محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر أبو الأشبال، ط٢ (عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
٤٧. محمد محمود حجازي، التفسير الواضح، ط١٠ (دار الجيل الجديد، بيروت، ١٤١٣ هـ).
٤٨. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط٢ (مؤسسة الريان، بيروت: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
٤٩. مصطفى ديب البغا، ومحيي الدين ديب، الواضح في علوم القرآن، ط٢ (دار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٩ م).
٥٠. أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، الشرح الكبير لمختصر الأصول، ط١ (مصر: المكتبة الشاملة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م).
٥١. نجم الدين أبو الربيع سليمان بن سعيد الطوسي، مختصر شرح الروضة، (مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
٥٢. نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، أصول الشاشي، (دار الكتاب العربي - بيروت).